السخط دليل الحيوية والحافز إلى مستقبل جديد

قال لي أحد الأصدقاء الذين يتابعون ما أكتب هنا في «مجلة الشؤون الاجتماعية» وفي «مجلة الرسالة»، وسواهما: «مالك ساخطًا على كل شيء في مصر؟ أليس فيها ما يعجبك، ثم ألا ترى في هذا السخط الدائم مدعاة للتشاؤم واليأس وفتور الهمم عن الإصلاح؟».

ولست أرى رأي الصديق في السخط الحي الصادق الذي تبعثه الغيرة القلبية والتطلع إلى ما هو خير، فالسخط سخطان: سخط التدلل الفاتر الذي يرمي إلى التحلل من أداء الواجب ومن الجهد لتغيير الواقع، وهو سخط مؤذ مائع يتظاهر به بعض الناس ليظهروا أنهم أفضل وأرفع من الوسط الذي يعيشون فيه، ولا غرض لهم من ورائه إلا هذا التظاهر التافه الرخيص، وسخط الرغبة في الإصلاح، والألم مما هو كائن، سخط الوالد على ابنه المفسود يريد إصلاحه ويأبى أن ييأس منه وينفض يديه ولو لم يأت النصح والسخط بفائدة قريبة.

وأستطيع أن أقول: إن سخطي لم يكن قط من النوع الأول، وإنما كان دائمًا من النوع الثاني، وهو سخط أبعد ما يكون عن روح التشاؤم واليأس، فالمتشائم اليائس يصمت وتهون لديه السيئات لأنها منتظرة مرقوبة، وليس فيها ما يثير سخطه، وليس له من الرجاء ما يحفزه لمحاولة الإصلاح.

ونحن أحوج في طور انتقالنا الحاضر إلى الساخطين المتبرمين بالواقع السيء الناقص منا إلى الراضين القانعين الذين لا أمل لهم في المستقبل ولا رغبة لهم في الكمال.

وإذا لم نسخط على ما هو كائن في مصر اليوم فمتى يكون السخط؟ وكل شيء في حاجة إلى التعديل والإصلاح أو على الأقل إلى الدراسة والتنظيم.

إن السخط على حالة المجتمع المصري هو الذي خلق «وزارة الشؤون الاجتماعية» لتزيل أسباب السخط وتحاول إصلاح المجتمع، وتبني مستقبلًا جديدًا للشعب يتفق مع وضعه الجديد، والسخط على الوضع الحالي للريف هو الذي أنشأ التفكير في «المراكز الاجتماعية» وكل اتجاه آخر لإنقاذ الفلاح، لا بل إن السخط على الاحتلال والحماية قبل ذلك كله هو الذي أنشأ المعاهدة وجاء بالاستقلال، وهو الأساس الأول الذي نريد أن نبني عليه كل إصلاح.

ألا وإن الرضا بالواقع في مثل هذه الأحوال لعنة من لعنات الجمود ومقدمة من مقدمات الموت، فليكن همنا الأول هو السخط والسخط دائمًا حتى يستقيم المعوج ويكمل الناقص وتعالج الأدواء، ولكن ليكن سخطًا مثمرًا يكشف عن العلة ويقترح الدواء، ويلاحظ الممكن وغير الممكن من الغصلاح.

ما الذي نشكوه في الوضع الحاضر وما الذي يسخط الراغبين في المستقبل الجديد؟

لنرجع القهقري قليلًا لنرى أننا عشنا نصف قرن في الاحتلال لا شأن لنا في أخص شؤوننا، وأن وضع البلاد كله كان متناسبًا مع هذا الاحتلال، في الاقتصاد والاجتماع والتعليم والأخلاق، وكل مقومات الشعوب.

ثم نذكر أننا لم نستقبل هذا الاحتلال أقوياء راسخي التقاليد، فغن خمسمائة عام من الاحتلال التركي كانت تسبق هذا الاحتلال الأخير وبينهما فجوة صغيرة لم يتسع الزمن فيها للإصلاح الكامل العميق الجذور، لأن خمسة قرون كاملة حطمت كيان المجتمع المصري واقتصادياته وأخلاقه وروابطه فلم تكن خمسون عامًا بكافية لأن تحدث فيه أثرًا عميقًا، وهي الفترة القصيرة بين الاحتلالين.

فماذا صنعنا بعد أن نلنا الاستقلال؟

إننا لم نحاول تغيير هذا الوضع الذي تركنا عليه الاحتلال، وخلق وضع جديد يناسب الاستقلال، بل سرنا على سياسة الترقيع في كل شيء، في الاقتصاد والتعليم والسياسة وكل شؤون الحياة، الترقيع في نظام قديم وضع على أساس معين فلم يعد شيء منه صالحًا للأساس الجديد، وكل متابعنا اليوم تنشأ عن هذا الترقيع، وعن عدم وضع برنامج ثابت معين في جميع الاتجاهات كمشروعات السنوات الخمس أو العشر في الأمم التي واجهت مثل ما واجهنا أو قريبًا منه في تاريخها الحديث.

ولنضرب لذلك بعض الأمثال:

١- في خلال الحكم العثماني الطويل كان الوالي و «السنجق» والمفتش وأتباعهم هم السادة وكان المصريون هم «افلاحين» وكانت الحكومة للحكام لا للمحكومين، ومن هنا أهملت

القرية المصرية وأهمل الريف المصري لأن السادة الحكام لا يقيمون في وسط «الفلاحين»، ومن هنا كذلك أهملت الأحياء الوطنية في المدن وعنى بالأحياء الخاصة لأن هؤلاء السادة لا علاقة لهم «بأولاد البلد» الساكنين في تلك الأحياء.

وجاء الاستعمار الإنجليزي فلم يكن يهمه تغيير هذا الوضع إلا قليلًا، فأما الريف فظل على عهده مهملًا على الرغم من حديث لورد كرومر عن «أصحاب الجلاليب الزرقاء» وعن التعليم الأولي، لأن عقلية الاستعمار البريطاني عقلية سياسية واقتصادية لا يهمها التدخل في شؤون الشعوب القومية وأوضاعها الاجتماعية أو الدينية والخلقية، ولم يكن وضع الريف والمدينة ليؤثر على مصلحتهم فلم يعنوا بتغييره تغييرًا جوهريًا، وأما الأحياء الوطنية في المدن فظلت على عهدها كذلك لأن السادة الأجانب من جميع الأجناس حلوا محل السادة الأتراك وقوى سلطانهم فزادوا رفاهية في أحيائهم وبقى «أولاد البلد» في أوكارهم وجحورهم.

وكان هذا الوضع مفهومًا ومنطقيًا أيام الحكم العثماني وأيام الاحتلال الإنجليزي على السواء، ولكنه لم يعد مفهومًا ولا منطقيًا مع الاستقلال ومع حكومة الشعب ومع الحكم النيابي والدستور والبرلمان.

فماذا صنعنا لينسجم الموقف الجديد مع الوضع الموجود؟

لم نضع لنا سياسة ثابتة تقوم على التعادل بين المدينة والقرية وبين الأحياء الإفرنجية والأحياء الوطنية، ويظهر أثرها في وضع الميزانية وفي العقلية الحكومية الديوانية، وفي علاقة الموظفين بالجمهور، وفي كل ناحية من نواحي التشريع والتنفيذ.

لم نضع هذه السياسة الثابتة المتناسقة ولكننا أخذنا في الترقيع: مشروع من هنا ومشروع من هناك، ثم تعجز الميزانية عن السير والتنفيذ فندعهما على الرف بعد طول التفكير والتحضير، وشارع يشق في حي وطني ثم يترك فتقوم الأبنية كما يتفق على جانبيه كما حدث في شارع فاروق مثلًا؛ وأحياء وطنية جديدة تنشأ ضيقة المسالك مزدحمة المباني على الطراز الذي شققنا ذلك الشارع لنتقي مضاره، ولا سياسة لنا في الهدم ولا البناء... وهكذا بالبركة وبلا قصد مرسوم.

٢- وكان الغرض من التعليم في أيام الاحتلال تخريج الموظفين الصالحين لأعمال الدواوين وخلق طبقة متعلمة ولكنها غير مثقفة ولا متينة الشخصية حتى تكون آلات فقط في

أيدي المسيطرين والرؤساء، فاصطبغت البرامج ونظم المدارس وعلاقات التلاميذ بالمدرسين وعلاقة هؤلاء بالنظام والمفتشين، وعلاقة الجميع بالرؤساء بهذه الصبغة التي لا تساعد على ثقافة كاملة ولا تكوين شخصيات مستقلة، ثم كان من مقتضيات السياسة في بعض عهودها أن تميز هؤلاء الموظفين على الجمهور، وأن تخلق لهم امتيازات وسلطات تشعرهم بهذا التمييز ولم تكن هذه الروح جديدة فقد كانت امتدادًا لسلطان الحكام من الأتراك، ولوضع السادة والعبيد في القرون الخمسة المظلمة.

وكان هذا الوضع منطقيًا ومفهومًا كذلك مع الاحتلال، ولكنه ليس منطقيًا ولا مفهومًا مع الاستقلال الذي يجب أن يجعل همه تكوين الشخصيات المستقلة وإنضاج الثقافات القومية، والتسوية القومية، والتسوية بين الطبقات ورعاية حقوق الجمهور الذي يؤدي مرتبات الموظفين، والتسوية بين جميع الأفراد في فرص الحياة والنجاح لأن هذا أساس الديمقراطية الصحيح، لا أن يكون التعلم والتوظف والترقي وقفًا على القادرين ومن يلوذون بالقادرين.

فماذا صنعنا لتنسجم نظم التعليم والتوظيف مع الوضع الجديد؟

لم نضع لنا سياسة مرسومة ثابتة لأغراضنا من التعليم عامة ومن كل نوع منه خاصة، لم نقم بإحصاء لما تتطلبه جميع مراق البلاد من كل أنواع التعليم ثم نضع طاقة المدارس والكليات على أساس هذا الإحصاء لمدة عشر سنوات مثلًا أو عشرين؛ بل لم ننتفع بالإحصاء العام للسكان الذي يبين عدد من يشتغلون بالحرف المختلفة ونوع ثقافتهم فنعلم أن كثيرًا من هذه الحرف يشتغل فيها جماعة ممن لم يتثقفوا ثقافة معينة لأنها لا تجد من خريجي المدارس من أعدتهم دراستهم لها، بينما المئات والألوف يتخرجون في مدارس لا توجد لها حرف تقابلها في السوق.

لم نغير أسس النظم المدرسية وأسس العلاقات بين كل طبقة والتي تليها من جماعات وزارة المعارف لتمكين المنشآت الثقافية من تخريج شبان لهم طابع خاص في ثقافتهم وشخصيتهم واستقلال تفكيرهم غير الطابع الذي كانت تخرجه على عهد الاحتلال.

لم نضع سياسة واضحة للعلاقات بين الموظفين والجمهور يظهر أثرها في الميزانية العامة وفي المرتبات وسواها من شؤون التوظيف، ولا زال الباب الأول (باب المرتبات) يتزايد ويتضخم

في الميزانية على الرغم من كل مشروعات التخفيض، والمرافق الحيوية لا تجد المال اللازم كالمراكز الاجتماعية في الريف، ولم تتح الفرص للجميع، فلا يزال الفقراء محرومين من الصحة ومن العلم وهما سلاحان قويان للنضال والنجاح.

لم نضع هذه السياسة الثابتة ولكنا أخذنا في الترقيع: مشروع لرفع مستوى اللغة العربية واللغة الإنجليزية في المدارس يسير في اتجاه، ومشروع النشاط المدرسي في اتجاه آخر، ومشروع لتعديل المناهج ومدة الدراسة طورًا بالحذف وطورًا بالإضافة في اتجاه ثالث، ومدرسة ابتدائية هنا ومدرسة ثانوية هناك حسب ضغط السكان، ومشروع لتخفيض الباب الأول وكادر جديد واستثناء من الكادر الجديد... وهكذا بالبركة وبلا قصد مرسوم!

٣- وفي أيام الحكم العثماني وأيام الاحتلال الإنجليزي كان المجتمع هو آخر ما يفكر فيه الحكام، وما لهم وهذا المجتمع والبقرة الحلوب تدر لبنها سواء صلح هذا المجتمع أم فسد، وسواء تشعث أم التأم؟

وصحونا في الفترة الأخيرة على مجتمع منحل مريض مفكك، كل ناحية من نواحيه تحتاج على الإصلاح، اقتصاده مختل لأن متوسط الدخل الفردي يهبط إلى عشرة جنيهات في العام ولأن توزيع الثروة بين أفراده لا تدرج فيه ولا انسجام؛ وأخلاقه منحلة لأن طفرة التقليد قضت على كل مقوماته الصالحة وأعدته بشر التقاليد الغربية التي يشكو منها أهلوها في هذا الزمان؛ وتعليمه مقلوب لأن الجامعة فيه تتضخم وتمتد قبل أن يقف التعليم الأولي على قدميه، وكلاهما يجب أن يساير الآخر ويماشيه.

فماذا صنعنا لعلاج هذا المجتمع المريض؟

أنشأنا وزارة الشؤون الاجتماعية؛ ثم تركناها سنة بلا ميزانية ولا موظفين أصليين وسنة بلا مال تنفذ به مشروعاتها؛ والإصلاح الاجتماعي عمل ضخم يحتاج على وضع الميزانية على أساس خاص تظهر فيه العناية بالجانب الاجتماعي والمشروعات الشعبية، ويحتاج إلى علاج الأزمة الاقتصادية ووضع سياسة لتدرج الثروات والضرائب وإلى علاج الجهل وعلاج المرض ومقاومة التبطل... و ... و ... والدولة كلها هي التي تستطيع لا وزارة الشؤون الاجتماعية وحدها التي لا ميزانية لها ولا اعتمادات تناسب هذه المهمة الضخمة.

* * *

ويطول بنا الحديث لو شئت أن أعداد ظواهر النقص التي تثير السخط في وضعنا الحاضر، فهي بالإجمال قائمة على عدم اتخاذ سياسة ثابتة وبرنامج معين لفترة من الفترات، فلنقل كلمة في أسس هذه السياسة التي ينبغي أن تكون.

١- يجب أن تكون لنا سياسة اقتصادية ذات شعبتين:

الشعبة الأولى للعمل على رفع مستوى الثروة القومية بخلق موارد جديدة وتنمية الموارد الحالية، فإن عشر جنيهات في العام مبلغ حقير يتقاضى ضعفه الكناس في سويسره في كل شهر، ومع هذا فذلك هو المتوسط وكثيرون ينحط دخلهم السنوي الحقيقي إلى ثلاثة جنيهات وقد كتب الكثيرون في هذا الموضوع، ولكن كل كتابة ستذهب عبثًا ما لم توضع سياسة ثابتة في هذا الاتجاه.

والشعبة الثانية للعمل على حسن توزيع الثروة وتدرجها بإجراءات نظامية، وأسهل هذه الإجراءات تدرج الضرائب بحسب الدخل وتدرج المرتبات في الوظائف والتقريب بين الحد الأدنى والحد الأعلى فيها؛ والتقليل من امتيازات الموظفين بحيث تتقارب مع الامتيازات التي يتمتع بها الجمهور إن كانت للجمهور امتيازات.

٢- ويجب أن تكون لنا سياسة تعليمية ثابتة لا تتغير بتغيير الوزارات، ذات شعبتين كذلك: الشعبة الأولى للعمل على أن تضمن نظم الدراسة والمناهج والنظم الإدارية تكوين ثقافات مستنيرة وشخصيات مستقلة، ومرانة حقيقية في كل فرع من الفروع، وهذا يحتاج إلى تغيير العقلية التعليمية لا إلى ترقيعها.

والشعبة الثانية للموازنة بين حاجات المرافق العامة وبين الدراسات المختلفة، والإحصاء هو الذي يعصمنا من الزلل، ولا أريد بهذا أن تكون الثقافة وقفًا على العمل الحرفي، فإن التعمق في البحث والحياة للعلم وحده وظيفة من وظائف الدولة تنبغي مراعاتها.

٣- ويجب أن تكون لنا سياسة اجتماعية ثابتة، ذات أسس خلقية واضحة، يجب أن نرسم في أنفسنا صورة المجتمع الذي نريده، وصورة الأسس التي يقوم عليها، فنستطيع حينئذ رسم الطرق الموصلة إلى تحقيق تلك الصورة وقيام هذه الأسس.

يجب أن نسأل أنفسنا: ماذا نريد! أنريد مجتمعًا شرقيًا مستنيرًا، أم غربيًا مقلدًا؟ أنريد أن نجعل الدين أساسًا من أسس هذا المجتمع أم التعاليم المدنية وحدها؟ ماذا نريد من المرأة؟ أنريدها أما وربة البيت أم نريدها محامية وموظفة؟... إلى آخر هذه الأسئلة التي ينبغي أن نجيب عليها ثم نرسم سياستنا على أساس هذا الجواب، ونضع القواعد التي تقوم عليها الأسرة والنظم التي تسير عليها الطفولة، والوجهة التي يتجه إليها الشباب، في البيت والمدرسة والمجتمع.

٤- ويجب أن تكون لنا سياسة ثابتة في إصلاح الريف وإصلاح أحياء الفقراء، سياسة نضع ميزانيتنا على أساسها وتشريعاتنا الصحية والبلدية كذلك، فلا تكون الظروف هي المتحكمة في مشروعاتنا ولا يكون الريف نافلة نتوجه إليها بعد تحقيق ما نعده ضروريًا في أعمالنا.

٥- وأخيرًا يجب أن نتعلم السخط وأن نعلمه للحكومة وللشعب على السواء، ولكن السخط المثمر الذي تبعثه الرغبة في الإصلاح، لا سخط التدلل الذي تبعثه الميوعة والتخلي عن الواجبات(١).

(١) مجلة الشؤون الاجتماعية ٦/ ١٩٤١.